

Distr.: General
12 March 2010

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/64/422/Add.1)]

٢٠٨/٦٤ - التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على الصعيد الدولي، بما فيها إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)، وكذلك الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المعنون "الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" الذي سلمت فيه بأن البلدان النامية المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال القضاء على الفقر وأنه ينبغي دعم الجهود الرامية إلى التصدي لتلك التحديات لضمان استدامة الإنجازات التي تحققت حتى الآن، بوسائل من بينها دعم التطوير الفعلي لسياسات تعاون شاملة،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشدد على أن من واجب البلدان المتوسطة الدخل أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، وأنه ينبغي أن تستكمل جهودها الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع نطاق الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة ظروفها الوطنية الخاصة،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.



وإذ تلاحظ أن المعدلات المتوسطة الوطنية التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تجسد دائما الخصائص الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها الإنمائية، وإذ تقر بالتنوع الكبير للبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل والجهود التي بذلتها، لا يزال عدد كبير من الناس يعيشون في فقر ولا تزال أوجه التفاوت قائمة، وبأن من الضروري زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية للحد من أوجه التفاوت تلك،

وإذ تسلم أيضا بالإجراءات التي اتخذتها البلدان المتوسطة الدخل للتصدي للتحديات التي تواجهها بشكل خاص وتلبية احتياجات شعوبها، وإذ تقر بضرورة بذل المزيد من الجهود على المستوى الدولي لدعم البلدان المتوسطة الدخل في هذا الصدد،

وإذ تقر بما للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من آثار سلبية في جهود التنمية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل السريعة التأثر بالصدمات الخارجية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن بعض البلدان المتوسطة الدخل مثقلة بالديون وتواجه تحديات متزايدة فيما يتعلق بقدرتها على تحمل الديون على الأجل الطويل،

وإذ تسلم بأن تغير المناخ يشكل أحد التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة للبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تحيط علما بالوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل المعقودة في مدريد^(٣) والسلفادور^(٤) وويندهوك^(٥) والمؤتمر الإقليمي بشأن موضوع "تعزيز القدرة التنافسية للبلدان الأفريقية المتوسطة الدخل"، المعقود في القاهرة^(٦)،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٧)؛

٢ - تسلم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية

(٣) انظر: A/62/71-E/2007/46، المرفق.

(٤) انظر: A/62/483-E/2007/90، المرفق.

(٥) انظر: A/C.2/63/3، المرفقان الأول والثاني.

(٦) عقد في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ مناقشة الكيفية التي يمكن أن يوائم بها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، على نحو أفضل، خدماتهما مع احتياجات البلدان المتوسطة الدخل في أفريقيا.

(٧) A/64/253.

للألفية، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية الدعم الدولي، باختلاف أشكاله، الذي يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل؛

٣ - **تقر** بالجهود التي تبذلها بلدان متوسطة الدخل عديدة وبالنجاحات التي تحرزها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بمساهماتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٤ - **تقر أيضا** بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي عاملان أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع؛

٥ - **تنوّه** بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع غيرها من البلدان النامية من أجل دعم جهودها الإنمائية، بما في ذلك في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٦ - **تدعو** جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة الصناديق والبرامج على المستوى الإقليمي، إلى القيام، في نطاق ولاية كل منها، بتعزيز ما يقدمه من دعم إلى البلدان المتوسطة الدخل، حسب الاقتضاء، وبتحسين التنسيق وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية في هذا الميدان، وبمواصلة برمجته على نحو أوثق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة الحالية والناشئة للبلدان المتوسطة الدخل؛

٧ - **تدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة تعزيز دعمه للجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل من خلال تقديم مساعدات تقنية محددة الهدف وتوفير الموارد ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الأولويات الوطنية والسياسات الإنمائية لهذه البلدان؛

٨ - **تسلم** بأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية بالنسبة إلى عدد من البلدان المتوسطة الدخل وأنها تؤدي دورا في مجالات مستهدفة، آخذة في الاعتبار احتياجات هذه البلدان ومواردها المحلية؛

٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي مواصلة اتخاذ تدابير حسنة التوقيت وملائمة ومحددة الهدف للتصدي للتحديات الجديدة والإضافية التي فرضتها الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة على البلدان المتوسطة الدخل، على أساس كل حالة على حدة، استنادا إلى الاحتياجات الخاصة والأولويات الوطنية لكل بلد من تلك البلدان؛

١٠ - تشدد على ضرورة بذل جهود متواصلة من أجل بناء القدرة على تحمل الديون في البلدان المتوسطة الدخل بغية تجنب الوقوع في أزمة ديون، وتحقيقا لتلك الغاية، تلاحظ الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية لتعزيز ما تقدمه لها من تسهيلات وتشجع على بذل المزيد منها؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت، في إطار البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل"، بنداً فرعياً بعنوان "التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل".

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩